



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

النشرة الشهرية لأسواق المال العربية

العدد السابع عشر

صندوق النقد العربي

نوفمبر 2021

النشرة الشهرية لأسواق المال العربية

العدد السابع عشر | نوفمبر | 2021

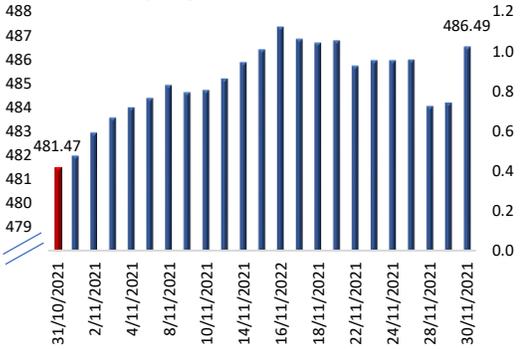
محتويات العدد

تطور مؤشر صندوق النقد العربي المركب لأسواق المال العربية

أنهى المؤشر المركب لصندوق النقد العربي للأسواق المالية العربية تعاملات شهر نوفمبر من عام 2021 عند مستوى 486.49 نقطة، مرتفعاً بنحو 1.04 في المائة أي ما يعادل 5.02 نقطة مقارنة بنهاية شهر أكتوبر من عام 2021، بما يعكس الارتفاع المسجل في عدد من مؤشرات أداء البورصات العربية المضمنة في المؤشر المركب. عكس ارتفاع المؤشر مواصلة حركة التعافي التي تشهدها الأسواق المالية العربية منذ بداية عام 2021، على أساس شهري. في هذا الصدد، سجل المؤشر المركب لصندوق النقد العربي للأسواق المالية العربية خلال شهر نوفمبر أعلى مستوى له خلال عام 2021 حيث بلغ نحو 487.32 نقطة بنهاية تداولات يوم 16 نوفمبر من عام 2021.

في هذا الصدد، سجلت مؤشرات أداء خمس بورصات عربية ارتفاعاً بنهاية شهر نوفمبر من عام 2021. تقدمت سوق دمشق للأوراق المالية حركة الارتفاعات المحققة على مستوى مؤشرات أداء البورصات العربية مع تسجيل مؤشرها ارتفاعاً بنسبة 24.01 في المائة بنهاية شهر نوفمبر. كذلك شهدت بورصات كل من فلسطين وديبي وأبوظبي ارتفاعاً بنسب بلغت 2.90 و7.29 و8.66 في المائة على التوالي. كما سجلت بورصة تونس ارتفاعاً بنسبة بلغت أقل من واحد في المائة. في المقابل، شهدت مؤشرات أداء تسع بورصات عربية تراجعاً في نهاية شهر نوفمبر من عام 2021.

مؤشر صندوق النقد العربي المركب لأسواق المال العربية (نقطة)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية.

التغير الشهري %1.04

486.49	قيمة المؤشر إغلاق شهر نوفمبر 2021 (نقطة)
481.47	قيمة المؤشر إغلاق شهر أكتوبر 2021 (نقطة)
487.32	أعلى قيمة للمؤشر في عام 2021 (16 نوفمبر 2021)
425.51	أدنى قيمة في عام 2021 (4 يناير 2021)

- تطور مؤشر صندوق النقد العربي المركب لأسواق المال العربية
- مؤشرات أداء أسواق المال العربية (نوفمبر 2021)
- أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (نوفمبر 2021)
- إحصاءات التداول الشهرية في أسواق المال العربية (نوفمبر 2021)

مؤشرات أداء أسواق المال العربية

شهدت مؤشرات أداء البورصات العربية تبايناً في نهاية نوفمبر من عام 2021، حيث سجلت مؤشرات أداء عدد من البورصات ارتفاعاً لتتحافظ على منحنى أدائها التصاعدي الذي شهدته على أساس شهري منذ بداية عام 2021، عاكسةً بذلك التحسن المسجل في مؤشرات قيم وأحجام التداول، وتحسن مؤشرات عدد من القطاعات من بينها البنوك والخدمات المالية، والتأمين، والمواصلات، والصناعة. إضافة إلى إطلاق الجهات الحكومية في عدد من الدول العربية لحزم من المحفزات التي تدعم نشاط الأسواق المالية العربية، علاوة على استمرار حركة الإدراجات الجديدة في عدد من البورصات العربية في ظل استمرار سعيها نحو زيادة مستويات السيولة وتنشيط التداولات، وجذب الاستثمار الأجنبي. كما كان لإطلاق البورصات العربية عدداً من المبادرات على المستوى التشريعي، وجهود توسعة قاعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاون المشترك في إطار الإدراج المزدوج، والتكيف المالي، أثر إيجابي على مؤشرات أداء البورصات العربية.

في المقابل، أثر تراجع مؤشرات القيمة السوقية في عدد من البورصات العربية على مؤشرات الأداء، وإضافة إلى تراجع معدلات الاستثمار الأجنبي. على الصعيد العالمي، انعكس تراجع أسعار النفط العالمية، وتراجع مؤشرات عدد من الأسواق المالية العالمية، وبعض البورصات الآسيوية، تأثيراً بالتطورات المرتبطة بظهور متحور "أوميكرون"، سلباً على مؤشرات أداء عدد من البورصات العربية بنهاية شهر نوفمبر.

على مستوى نشاط التداول في أسواق المال العربية، فقد شهد شهر نوفمبر من عام 2021 ارتفاع قيمة تداولات البورصات المدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي بنسبة 0.11 في المائة لتصل إلى نحو 67.32 مليار دولار أمريكي في نهاية شهر نوفمبر من عام 2021، حيث سجلت ثمان بورصات عربية ارتفاعاً في قيم تداولاتها، تصدرتها بورصتي دبي وفلسطين. كما سجل حجم التداولات في البورصات العربية ارتفاعاً بنسبة 37.73 في المائة خلال شهر نوفمبر من عام 2021 ليصل إلى نحو 75 مليار سهم. في هذا الصدد، شهدت سبع بورصات عربية ارتفاعاً في أدائها، تقدمتها بورصتي دبي وفلسطين.

على صعيد القيمة السوقية لأسواق المال العربية، فقد سجلت بنهاية شهر نوفمبر من عام 2021 تراجعاً بنحو 5.34 في المائة لتصل إلى 3676 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنهاية شهر أكتوبر من عام 2021. في هذا الصدد، سجلت ثمان بورصات عربية تضرراً في المؤشر المركب لصندوق النقد العربي تراجعاً في قيمتها السوقية. في المقابل شهدت خمس بورصات عربية ارتفاعاً لقيمتها السوقية في شهر نوفمبر من عام 2021. تصدرت سوق دمشق للأوراق المالية البورصات العربية على مستوى حركة الارتفاعات المحققة مع تسجيل مؤشرها ارتفاعاً بنحو 24.01 في المائة. للمزيد من التفاصيل طالع صفحة 3.

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية

على صعيد التطورات التي شهدتها البورصات العربية خلال الشهر الماضي، وفي إطار مواصلة جهود الجهات الحكومية لدعم البورصات العربية بما يحقق خطط التنمية الاقتصادية، أعلن عدد من البورصات العربية إطلاق حزم المحفزات التي من شأنها أن ترفع القيمة السوقية لهذه البورصات، وتزيد من معدلات التداول ومستويات السيولة. جاء ذلك من خلال إعلان سوق دبي المالي عن إطلاق برنامج متكامل لتحفيز الاكتتابات العامة الجديدة والإدراجات عبر استقطاب شركات القطاع الخاص. كما أعلنت لجنة تطوير أسواق المال والبورصات في دبي عن إدراج 10 شركات حكومية وشبه حكومية في سوق دبي المالي بهدف تنفيذ خطة سوق دبي المالي الساعية إلى مضاعفة حجم الأسواق المالية إلى 3 تريليون درهم خلال الفترة القادمة. في ذات السياق، أعلنت لجنة تطوير أسواق المال والبورصات في دبي عن اعتماد إنشاء صندوقين لتصل قيمتهما مجتمعتين إلى 3 مليار درهم كصانع للسوق بهدف تنشيط التداولات وتحفيز استدامة واستقرار السوق. في ذات الإطار، ويهدف تعزيز الجهود الرامية لدعم سوق الأوراق المالية وتحسين بيئة الاستثمار بما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، أعلنت البورصة المصرية عن إطلاق الحكومة المصرية لحزمة من المحفزات التي تضمنت إلغاء ضريبة الدمغة على تعاملات سوق الأوراق المالية بالنسبة للمستثمر المقيم، وختم جميع المصاريف الخاصة بالتداول وحفظ أسهمهم. كما أعلنت البورصة المصرية تحت رعاية مجلس الوزراء عن إطلاق سلسلة مؤتمرات "البورصة للتنمية" في مختلف المحافظات، بهدف مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو.

من جهة أخرى، ويهدف تعزيز التعاون الإنشائي والرقابي المشترك بين البورصات، أعلن سوق أبوظبي للأوراق المالية عن توقيع مذكرة شراكة استراتيجية مع بورصة البحرين بهدف توثيق أواصر التعاون بين البورصتين ورفع معدلات السيولة في السوقين، وتشجيع إصدار أدوات استثمارية منخفضة التكلفة. في ذات الإطار، أعلن سوق أبوظبي للأوراق المالية عن توقيع اتفاقية شراكة مع بورصة إسطنبول بهدف تعزيز التعاون الاستثماري بين الطرفين وتطوير قطاع الخدمات المالية في كل من الإمارات وتركيا. وفي إطار استراتيجية سوق أبوظبي للأوراق المالية، أعلن السوق أبوظبي الماضي عن إطلاق سوق المشتقات المالية رسمياً، الأمر الذي من شأنه مواكبة السوق لما تقدمه الأسواق العالمية المماثلة من منتجات وخدمات مبتكرة تلبى تطلعات المستثمرين. في ذات السياق، أعلنت هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات عن توقيع اتفاقية تعاون إنشائي ورقابي مع سلطة المنطقة الحرة بمطار دبي الدولي في مجال طرح وإدراج أسهم شركات المنطقة الحرة بمطار دبي الدولي في السوق المالي وتوقيع اتفاقية تعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار "CISI" في مجال التدريب.

من جانب آخر، وأصلت البورصات العربية جهودها نحو زيادة عمق السوق وتوسعة قاعدة المستثمرين المدرجة في الأسواق الرئيسية والأسواق الثانوية، جاء ذلك من خلال إعلان السوق المالية السعودية عن إدراج شركتين جديدتين في السوق الرئيس وثلاث شركات ضمن السوق الموازية "نمو". في ذات السياق، وفي إطار استراتيجية السوق الرامية نحو توسعة قاعدة الشركات المدرجة في السوق الرئيس، أعلن سوق دبي المالي عن أن إدراج هيئة كهرباء ومياه دبي "ديوا" سيكون خلال الربع الأول من عام 2022. بهدف تسليط الضوء على أحدث الممارسات في مجال التقنيات المالية، أعلن سوق أبوظبي العالمي عن إطلاق مهرجان "فيبتك أبوظبي 2021" الذي جمع نخبة من الرواد المبتكرين والمستثمرين والمديرين التنفيذيين والأكاديميين والخبراء في القطاع المالي. وسعيًا منها لتوسيع تصنيف الشركات المدرجة بما يساهم في تعزيز توجه تلك الشركات للاستفادة من الفاتحة البيئية والاجتماعية والمؤسسية واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، أعلنت بورصة قطر عن إطلاق مؤشر للاستدامة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بالتعاون مع مؤسسة "مورجان ستانلي" تحت مسمى "مؤشر بورصة قطر (MSCI) للشركات المستدامة". للمزيد من التفاصيل طالع صفحة 5.

مؤشر صندوق النقد العربي المركب لأسواق المال العربية

يقوم صندوق النقد العربي منذ عام 1995 بإحساب مؤشر مركب يقيس تطور أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، علاوة على احتساب مؤشر خاص بكل سوق. وهذه المؤشرات مرجحة بالقيمة السوقية باستخدام رقم باس المتسلسل، والمحسوبة بالدولار الأمريكي في نهاية الفترة. يتم بشكل دوري تحديث عينة الشركات المدرجة في المؤشر بما يعكس التغيرات في القيمة السوقية الناتجة من إضافة أو حذف أي من الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية. يضم المؤشر حالياً سبعة عشر سوقاً مالياً عربياً.

مؤشرات أداء أسواق المال العربية (نوفمبر 2021)

شهد شهر نوفمبر من عام 2021 ارتفاع مؤشرات أداء عدد من البورصات العربية لتواصل بذلك الأداء الإيجابي الذي شهدته في نهاية شهر أكتوبر من عام 2021، في إطار مواصلة حركة التعافي التي تشهدها البورصات على أساس شهري منذ نهاية عام 2020. جاء ذلك انعكاساً لارتفاع مؤشرات قيم التداول وأحجام التداول في عدد من البورصات العربية المضمنة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي مقارنةً بشهر أكتوبر من عام 2021. كما كان لإطلاق البورصات العربية لعدد من المبادرات على الصعيد التشريعي والرقابي والتثقيف المالي أثراً إيجابياً على مؤشرات الأداء في عدد من البورصات العربية، إضافة إلى استمرار جهودها في تنشيط حركة التداولات، وتوسيع قاعدة الشركات المدرجة في الأسواق الرئيسية، وبورصات الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال استمرار نشاط الإدراجات الجديدة. في المقابل، تراجعت مؤشرات أداء عدد من البورصات العربية نتيجة انخفاض مؤشرات القيمة السوقية، وتراجع نشاط الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى تراجع مستوى التداولات.

في هذا السياق، شهدت **مؤشرات أداء** خمس بورصات عربية ارتفاعاً في شهر نوفمبر من عام 2021، نتيجة تحسن نشاط التداولات لعدد من القطاعات المدرجة في البورصات العربية، من أهمها قطاعات البنوك والخدمات المالية والتأمين. في المقابل، شهدت مؤشرات أداء تسع بورصات عربية انخفاضاً في شهر نوفمبر من عام 2021 مقارنةً بشهر أكتوبر من نفس العام.

تصدرت كل من بورصتي دمشق وأبوظبي حركة الارتفاعات المسجلة في مؤشرات الأداء لشهر نوفمبر من عام 2021. حيث كان للجهود التي بذلتها سوق أبوظبي للأوراق المالية على صعيد الإطار الرقابي والتشريعي أثراً إيجابياً على السوق. بينما انعكس ارتفاع مؤشرات قطاعات كل من التأمين والبنوك والمواصلات والصناعة والاتصالات إيجاباً على مؤشر الأداء العام لسوق دمشق للأوراق المالية في نهاية شهر نوفمبر من عام 2021.

اتصلاً بما سبق، سجل مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية ارتفاعاً بنسبة 24.01 في المائة، ليصل إلى مستوى 14498.37 نقطة في شهر نوفمبر من عام 2021، مدعوماً بالأداء الإيجابي الذي شهدته عدد من القطاعات المدرجة، حيث ارتفعت مؤشرات أداء قطاعات: الصناعة، والتأمين، والبنوك، والمواصلات، والاتصالات، بنسب بلغت 25 و29 و32 و40 و58 في المائة على التوالي. على مستوى قيمة التداولات، فقد سجلت ارتفاعاً على أساس شهري بنحو 2.78 مليون دولار أمريكي في شهر نوفمبر من عام 2021 مقارنةً بشهر أكتوبر من عام 2021، لتصل إلى 4.04 مليون دولار أمريكي. في ذات السياق، ارتفع حجم التداول ليصل إلى نحو 4.21 مليون سهم، مقارنةً بنحو 1.61 مليون سهم في نهاية شهر أكتوبر من عام 2021. على صعيد القيمة السوقية، فقد حققت سوق دمشق للأوراق المالية مكاسباً بحوالي 390.42 مليون دولار، لتصل إلى نحو 2 مليار دولار بنهاية شهر نوفمبر من عام 2021 مقارنةً بحوالي 1.62 مليار دولار في نهاية شهر أكتوبر من عام 2021.

في ذات السياق، شهد مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية ارتفاعاً بنسبة 8.66 في المائة، ليصل إلى مستوى 8546.52 نقطة في نهاية شهر نوفمبر من عام 2021، مقارنةً بمستواه المسجل في نهاية الشهر السابق عليه. عكس ارتفاع المؤشر مواصلة السوق في تنفيذ خطته الاستراتيجية الرامية لمضاعفة القيمة السوقية إلى ثلاث أضعاف خلال السنتين القادمتين من خلال حزمة من القرارات التشريعية والرقابية والتنظيمية التي أدت إلى رفع معدلات التداول ومستويات السيولة في السوق، إضافة إلى ارتفاع مؤشرات أداء قطاعات الاستثمار، والبنوك، والاتصالات، بنسبة بلغت 5.24 و6.83 و24 في المائة على التوالي. على صعيد القيمة السوقية، فقد حققت البورصة مكاسب بلغت نحو 130.9 مليار درهم، لتصل إلى حوالي 1610 مليار درهم بنهاية شهر نوفمبر من عام 2021، مقارنةً بنحو 1479 مليار درهم في نهاية شهر أكتوبر من عام 2021. على صعيد قيمة التداولات، فقد سجلت ارتفاعاً بنحو 8.61 مليار درهم في شهر نوفمبر من عام 2021 مقارنةً بشهر أكتوبر من عام 2021، لتصل إلى نحو 44.82 مليار درهم. في ذات السياق، شهد حجم التداول ارتفاعاً بنحو 1.52 مليار سهم ليصل إلى نحو 7.9 مليار سهم في شهر نوفمبر من عام 2021، مقارنةً بشهر أكتوبر من عام 2021.

* استناداً إلى البيانات الصادرة عن أسواق المال العربية.

مؤشرات أداء أسواق المال العربية (نوفمبر 2021)

على صعيد قيمة التداولات في البورصات العربية، فقد شهد شهر نوفمبر من عام 2021 ارتفاعاً في قيمة تداولات الأسواق المالية العربية المدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي بنسبة بلغت 0.11 في المائة لتصل إلى 67.32 مليار دولار أمريكي في نهاية شهر نوفمبر من عام 2021، مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية شهر أكتوبر من عام 2021، نتيجة ارتفاع قيمة تداولات ثمان بورصات عربية. في المقابل سجلت ست بورصات عربية انخفاضاً في مؤشرات قيمة التداول.

في هذا الإطار، شهدت بورصات كل من دبي وفلسطين والعراق ودمشق أعلى نسب ارتفاع في قيمة التداولات خلال الشهر الماضي بنسب تراوحت بين 222.27 و314.09 في المائة. كما سجلت بورصات تونس وأبوظبي والكويت ارتفاعاً في قيمة تداولاتها بنسب بلغت 18.13 و23.79 و36.72 في المائة على التوالي، فيما شهدت بورصة عمان ارتفاعاً بنحو 8.67 في المائة.

على مستوى حجم التداول في البورصات العربية، فقد سجل ارتفاعاً بنحو 37.73 في المائة في شهر نوفمبر من عام 2021 ليصل إلى 75 مليار سهم، عاكساً بذلك صعود مؤشرات سبع بورصات عربية. في المقابل، سجلت ثمان بورصات عربية تراجعاً في حجم تداولاتها بنهاية شهر نوفمبر من عام 2021. تصدر سوق دبي المالي حركة الارتفاعات المسجلة على مستوى حجم التداول في البورصات العربية بنحو 383 في المائة. كما شهدت بورصات كل من فلسطين ودمشق والعراق ارتفاعاً بنسب تراوحت بين 123.09 و199.07 في المائة. كذلك ارتفع حجم التداول في بورصات كل من الكويت وعمان وأبوظبي بنسب بلغت 14.49 و18.61 و23.85 في المائة على التوالي.

على صعيد القيمة السوقية للأسواق المالية العربية المدرجة في قاعدة بيانات المؤشر المركب لصندوق النقد العربي، فقد شهدت تراجعاً بنحو 5.34 في المائة في نهاية شهر نوفمبر من عام 2021 لتصل إلى نحو 3676 مليار دولار أمريكي. في هذا الإطار، سجلت القيمة السوقية انخفاضاً في ثمان بورصات عربية مُضمنة في المؤشر المركب لصندوق النقد العربي. في المقابل، سجلت خمس بورصات عربية أخرى ارتفاعاً في قيمة مؤشراتهما.

تصدرت سوق دمشق للأوراق المالية البورصات العربية على مستوى حركة الارتفاعات المُحققة في القيمة السوقية، ليرتفع مؤشرها بنحو 24.01 في المائة، مدعومة بشكل أساسي بتحسين القيمة السوقية للأسهم المدرجة في قطاعات البنوك والتأمين والصناعة. كذلك حققت بورصات كل من فلسطين وأبوظبي ودبي مكاسباً في قيمة مؤشراتهما بنسب بلغت 2.77 و8.85 و10.73 في المائة على التوالي. فيما سجلت بورصة بيروت ارتفاعاً بنسبة بلغت 1.29 في المائة.

* استناداً إلى البيانات الصادرة عن أسواق المال العربية والجهات الرسمية في الدول العربية.

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (نوفمبر 2021)*

بورصة عمان تعلن عن ارتفاع أرباح الشركات المساهمة العامة المدرجة حتى الربع الثالث من عام 2021

أعلنت بورصة عمان عن ارتفاع أرباح الشركات المساهمة العامة المدرجة حتى الربع الثالث من عام 2021، بنسبة بلغت 285 في المائة، حيث بلغت الأرباح بعد الضريبة للشركات التي زودت البورصة ببياناتها المالية نحو 883.0 مليون دينار، مقارنة بنحو 229.3 مليون دينار عن الأشهر التسعة الأولى من عام 2020. في هذا الإطار، قامت 168 شركة من أصل 173 شركة مدرجة بتزويد البورصة بالبيانات المالية المدققة للفترة المنتهية في 30 سبتمبر من عام 2021.

هيئة الأوراق المالية والسلع في الامارات تعلن عن توقيع اتفاقية تعاون إشرافي ورقابي مع سلطة المنطقة الحرة بمطار دبي الدولي في مجال طرح وإدراج أسهم شركات المنطقة الحرة بمطار دبي الدولي في السوق المالي

بهدف تعزيز التعاون الإشرافي والرقابي المشترك بشأن عمليات طرح وإدراج أسهم شركات المنطقة الحرة في الإمارات، على نحو يُمكن من تنفيذ المهام التنظيمية والإشرافية والرقابية ويضمن الالتزام بالتشريعات المعمول بها في كل جهة، أعلنت هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات عن توقيع اتفاقية مع سلطة المنطقة الحرة بمطار دبي الدولي بشأن التعاون الإشرافي والرقابي بينهما في مجال طرح وإدراج أسهم شركات المنطقة الحرة بمطار دبي الدولي في السوق المالي ضمن مساعي الطرفين لتمكين الشركات العاملة في المنطقة الحرة من طرح أسهمها للاكتتاب العام في أسواق الدولة.

سوق أبوظبي للأوراق المالية يعلن عن إطلاق سوق المشتقات المالية وتوقيع عدد من اتفاقيات الشراكة في إطار رفع كفاءة السوق

في إطار استراتيجية سوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX One)، التي تم إطلاقها بداية عام 2021 والتي تهدف إلى مضاعفة القيمة السوقية خلال السنوات الثلاثة القادمة، بناءً على عدة محاور، تشمل من بينها توسيع نطاق محفظة المنتجات والخدمات في السوق والاستثمار في تطوير بنية تحتية متطورة بالشراكة مع البورصات العالمية، أعلنت السوق الأسبوع الماضي عن إطلاق سوق المشتقات المالية رسمياً. تم في هذا الإطار بدء تداول العقود المستقبلية للأسهم المفردة التابعة

لمجموعة "اتصالات" و"بنك أبوظبي الأول" و"الشركة العالمية القابضة" و"أدنوك للتوزيع" و"الدار العقارية". كما سيتم إضافة المزيد من العقود المستقبلية للأسهم المفردة في وقت لاحق من العامين الجاري والقادم، فيما تعزز السوق إطلاق سوق العقود المستقبلية للمؤشرات في الربع الأول من عام 2022.

من جانب آخر، وبهدف تمكين شركات الاستثمار المتخصصة من توفير مصادر تمويل جديدة للأعمال الناشئة، أعلن سوق أبوظبي للأوراق المالية، بالتعاون مع دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي عن تقديم مقترح إلى هيئة الأوراق المالية والسلع يتعلق بإصدار أول إطار تنظيمي للشركات المؤسسة لأغراض الاستحواذ والاندماج في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. يساهم الإطار التنظيمي المقترح في توفير بيئة استثمارية داعمة للطروحات العامة الأولية الخاصة بقطاع شركات الاستحواذ والاندماج، مما يوفر للشركات الناشئة والمستثمرين الدوليين فرصاً أكبر للنمو. كما ستسمح الأطر التنظيمية المقترحة للرعاة من خارج الإمارات بالتقدم بطلب للحصول على الموافقة على إدراج أسهم شركاتهم ضمن فئة الشركات المؤسسة لأغراض الاستحواذ والاندماج في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

* استناداً إلى البيانات الصادرة عن أسواق المال العربية والجهات الرسمية في الدول العربية.

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (نوفمبر 2021)*

من جهة أخرى، وبهدف تعزيز أوجه التعاون بين سوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصة البحرين لرفع معدلات السيولة في السوقين، وتشجيع إصدار أدوات استثمارية منخفضة التكلفة، وقع الطرفان مذكرة شراكة استراتيجية تستهدف تطبيق إجراءات جديدة خلال التسعة أشهر القادمة بهدف توثيق أواصر التعاون بين البورصتين، إضافة إلى تقليل تكاليف المعاملات. كما اتفق الطرفان على إتاحة عدد من المنتجات والخدمات المالية بما في ذلك صناديق الاستثمار المتداولة، ونظام توجيه الطلبات الذكية، إضافة إلى التداول المباشر بين الطرفين.

في ذات السياق، أعلن سوق أبوظبي للأوراق المالية عن توقيع اتفاقية شراكة مع بورصة إسطنبول بهدف تعزيز التعاون الاستراتيجي بين الطرفين وتطوير قطاع الخدمات المالية في كل من الإمارات وتركيا. تهدف الشراكة إلى التنسيق المالي وتبادل المعلومات في شتى المجالات الحيوية، بما في ذلك قطاع العمليات المالية وتعزيز منظومة القواعد واللوائح التنظيمية وتطوير المنتجات المالية وإدارة المخاطر، إضافة إلى دعم البنية التحتية للأسواق المالية. كما سيبحث الطرفان إمكانية تحقيق الربط بين مركزي إيداع الأوراق المالية لكليهما بهدف دعم عمليات الإدراج المزدوج المحتملة، وبحث أفضل الطرق الممكنة لتمكين أعضائهما من التداول بسهولة في كلتا البورصتين بما يعزز التدفقات الاستثمارية الثنائية فيهما.

بهدف تسليط الضوء على أحدث الممارسات في مجال التقنيات المالية، أعلن سوق أبوظبي العالمي عن إطلاق مهرجان "فينتك أبوظبي 2021" الذي جمع نخبة من الرواد المبتكرين والمستثمرين والمديرين التنفيذيين والأكاديميين والخبراء في القطاع المالي. تم خلال المهرجان عقد المنتدى المتعلق بتبادل الأفكار والآراء بين قادة قطاع التقنيات المالية في القطاعين العام والخاص ومناقشة مواضيع متنوعة أبرزها الأمن المالي والاستثمار والصيرفة الرقمية وريادة الأعمال والاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ومجالات سوق التجزئة والائتمان والمدفوعات. كما شملت فعاليات المهرجان جولة البحث العلمية التي تضم منتدى أبوظبي للاستثمار، وتحدي الابتكار لفينتك أبوظبي و"فينتك 100".

سوق دبي المالي يعلن عن إطلاق برنامج تحفيز الاكتتابات العامة ولجنة تطوير أسواق المال والبورصات في دبي تعلن عن إدراج 10 شركات حكومية وشبه حكومية في السوق وإطلاق صندوقين بقيمة 3 مليار درهم كصانع للسوق

في إطار حرص سوق دبي المالي على تعزيز دوره لتسريع نمو شركات القطاع الخاص من خلال استقطاب شركات ضمن قطاعات تسهم بصورة فعالة في النمو الاقتصادي ومنها قطاعات التقنية، النقل والخدمات اللوجستية، الخدمات الصحية، صناعة الأدوية، التصنيع، والزراعة، أعلن سوق دبي المالي عن إطلاق برنامج مُكامل لتحفيز الاكتتابات العامة الجديدة والإدراجات عبر استقطاب شركات القطاع الخاص من قطاعات اقتصادية سيما القطاعات الحيوية صاحبة الإسهام الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي وقطاعات الاقتصاد الجديد في ذات السياق، وفي إطار استراتيجية السوق الرامية نحو توسعة قاعدة الشركات المدرجة في السوق الرئيس، أعلن سوق دبي المالي عن أن إدراج هيئة كهرباء ومياه دبي "ديوا" سيكون خلال الربع الأول من عام 2022.

بهدف تنفيذ خطة سوق دبي المالي الساعية إلى مضاعفة حجم الأسواق المالية إلى 3 تريليون درهم خلال الفترة القادمة، أعلنت لجنة تطوير أسواق المال والبورصات عن إدراج 10 شركات حكومية وشبه حكومية في سوق دبي المالي. كما أعلنت اللجنة في إطار مساعيها الرامية نحو تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية عن تشكيل لجنة إنفاذ القانون لأسواق المال بدبي

* استناداً إلى البيانات الصادرة عن أسواق المال العربية والجهات الرسمية في الدول العربية.

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (نوفمبر 2021)*

وتأسيس محاكم خاصة بالأسواق المالية من خلال تشكيل دائرتين ضمن المحكمة التجارية لسرعة الفصل في منازعات الأوراق المالية، على أن يبدأ عملها في شهر يناير من عام 2022. في ذات السياق، أعلنت لجنة تطوير أسواق المال والبورصات في دبي عن اعتماد إنشاء صندوقين تصل قيمتهما مجتمعين إلى 3 مليار درهم كصانع للسوق بهدف تنشيط التداولات وتحفيز استدامة واستقرار السوق، علاوة على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشركات التقنية المتقدمة في دبي على الإدراج في الأسواق المالية.

هيئة السوق المالية السعودية توافق على طلب "شركة تداول السعودية" القابضة تسجيل وطرح أسهمها للاكتتاب العام وموافقتها على طرح أسهم عدد من الشركات في السوق الموازية "نمو"

في ضوء القرار الصادر عن هيئة السوق المالية السعودية في 7 أبريل من عام 2021، أعلنت هيئة السوق المالية السعودية الموافقة على طلب "شركة تداول السعودية" القابضة لطرح 36 مليون سهم من أسهم الشركة للاكتتاب العام بما يمثل نحو 30 في المائة من أسهم الشركة البالغ عددها 120 مليون سهم. في ذات السياق، أعلنت هيئة السوق المالية السعودية موافقتها على طرح أسهم شركتين جديدتين في السوق الموازية "نمو". تفصيلاً، تمت الموافقة على طلب شركة "الوسائل الصناعية"، بطرح ما يعادل 2.5 مليون سهم تمثل نحو 10 في المائة من أسهمها في السوق الموازية. كما تمت الموافقة على طلب شركة "تقدم العالمية للاتصالات وتقنية المعلومات" لطرح ما يعادل 400 ألف سهم في السوق الموازية تمثل نحو 20 في المائة من أسهمها.

وفي إطار جهود السوق المتواصلة نحو زيادة العمق، ورفع معدلات السيولة ومستويات التداول، أعلنت "تداول السعودية" عن إدراج أسهم "الشركة العربية للتعهدات الفنية" بداية من يوم الاثنين 15 نوفمبر 2021، وشركة "النايفات للتمويل" بداية من يوم الاثنين 22 نوفمبر في السوق الرئيسية، ذلك وفق هوامش للتذبذب السعرية اليومية لأسهم الشركتين بحدود (+/-) 30 في المائة) خلال الأيام الثلاثة الأولى من الإدراج، يعقب ذلك تطبيق حدود ثابتة للتذبذب السعري بحدود (+/-) 10 في المائة). في ذات الإطار، أعلنت "تداول السعودية" عن إدراج وبدء تداول أسهم ثلاث شركات هي: شركة "إنماء الروابي"، و"شركة الحاسوب للتجارة" بداية من تاريخ 28 أكتوبر 2021، وشركة "جروب فايف السعودية للأنايبب" بداية من تاريخ 29 نوفمبر من عام ضمن السوق الموازية "نمو"، ذلك وفق هوامش للتذبذب السعرية اليومية لأسهم الشركة بحدود (+/-) 30 في المائة) عند الإدراج، يعقب ذلك تطبيق حدود ثابتة للتذبذب السعري بحدود (+/-) 10 في المائة).

بورصة قطر تعلن عن أرباح الشركات المدرجة عن الربع الثالث من عام 2021 وعن إطلاق مؤشر للاستدامة بالتعاون مع مؤسسة مورجان ستانلي وتوقع مذكرة تفاهم مع وكالة ترويج الاستثمار بهدف تعزيز جاذبية السوق للاستثمار الأجنبي

أعلنت بورصة قطر عن قيام جميع الشركات المدرجة في البورصة بالإفصاح عن نتائجها المالية للفترة المنتهية في 30 سبتمبر من عام 2021، حيث بلغت قيمة صافي أرباح الشركات المدرجة حوالي 33.47 مليار ريال قطري مقابل نحو 24.63 مليار ريال قطري لنفس الفترة من العام 2020، بارتفاع بلغت نسبته 35.86 في المائة. من جانب آخر، وسعيًا منها لتوسيع تصنيف الشركات المدرجة بما يساهم في تعزيز توجه تلك الشركات للاستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية والمؤسسية

* استناداً إلى البيانات الصادرة عن أسواق المال العربية والجهات الرسمية في الدول العربية.

أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية (نوفبر 2021)*

واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، أعلنت بورصة قطر عن إطلاق مؤشر للاستدامة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بالتعاون مع مؤسسة مورجان ستانلي تحت مسمى "مؤشر بورصة قطر (MSCI) للشركات المستدامة".

البورصة المصرية تعلن عن إطلاق الحكومة لحزمة من المحفزات بهدف دعم سوق الأوراق المالية وتحسين بيئة الاستثمار والأعمال وتطلق سلسلة مؤتمرات "البورصة للتنمية" بهدف توسعة قاعدة بورصة الشركات الناشئة وتعزيز جهود نشر الثقافة المالية

في إطار تعزيز الجهود الرامية لدعم سوق الأوراق المالية وتحسين بيئة الاستثمار التي من شأنها أن ترفع من تنافسية البورصة المصرية، بما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، أعلنت البورصة المصرية عن إطلاق الحكومة المصرية لحزمة من المحفزات التي تضمنت إلغاء ضريبة الدمغة على تعاملات سوق الأوراق المالية بالنسبة للمستثمر المقيم، وخصم جميع المصاريف الخاصة بالتداول وحفظ الأسهم، واحتساب حافز للأموال المستثمرة في البورصة وخصمها من الوعاء الضريبي في حال تحقيق أرباح، وتخفيض الضريبة على الربح المحقق في الطروحات الجديدة بنسبة 50 في المائة في أول عامين من صدور القانون.

في ذات السياق، وفي إطار حرص إدارة البورصة المصرية على مواصلة الجهود الرامية لتحقيق المستهدفات التنموية والاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة في توطين التنمية عبر دعم العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات، أعلنت البورصة المصرية تحت رعاية مجلس الوزراء عن إطلاق سلسلة مؤتمرات "البورصة للتنمية" في مختلف المحافظات، بهدف مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو.

* استناداً إلى البيانات الصادرة عن أسواق المال العربية والجهات الرسمية في الدول العربية.

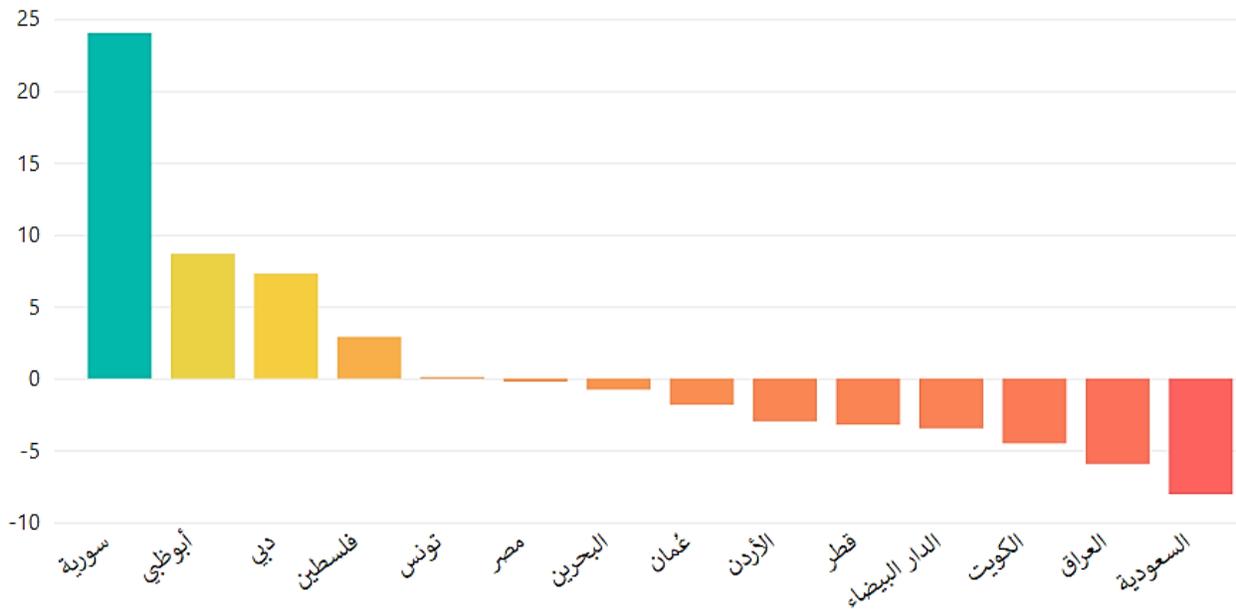
مؤشرات التداول الشهري

أداء مؤشرات أسواق المال العربية (نقطة)

السوق	المؤشر	قيمة المؤشر في نهاية أكتوبر 2021	قيمة المؤشر في نهاية نوفمبر 2021	نسبة التغير (%)	اتجاه التغير الشهري
سورية	DWX	11,691.14	14,498.37	24.01	▲
أبوظبي	ADI	7,865.11	8,546.52	8.66	▲
دبي	DFMGI	2,864.21	3,072.91	7.29	▲
فلسطين	ALQUDS	583.06	599.95	2.90	▲
تونس	TUNINDEX	7,041.24	7,043.37	0.03	▲
مصر	EGX30	11,420.19	11,395.60	-0.22	▼
البحرين	BSEX	1,743.06	1,729.60	-0.77	▼
عمان	MSM30	4,075.00	4,000.35	-1.83	▼
الأردن	ASE	2,120.86	2,057.74	-2.98	▼
قطر	QE	11,764.77	11,386.31	-3.22	▼
الدار البيضاء	MASI	13,555.45	13,085.38	-3.47	▼
الكويت	Premier market	7,692.82	7,345.47	-4.52	▼
العراق	ISX	586.81	551.95	-5.94	▼
السعودية	TASI	11,704.14	10,761.80	-8.05	▼

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

نسبة التغير الشهري للمؤشر (%)

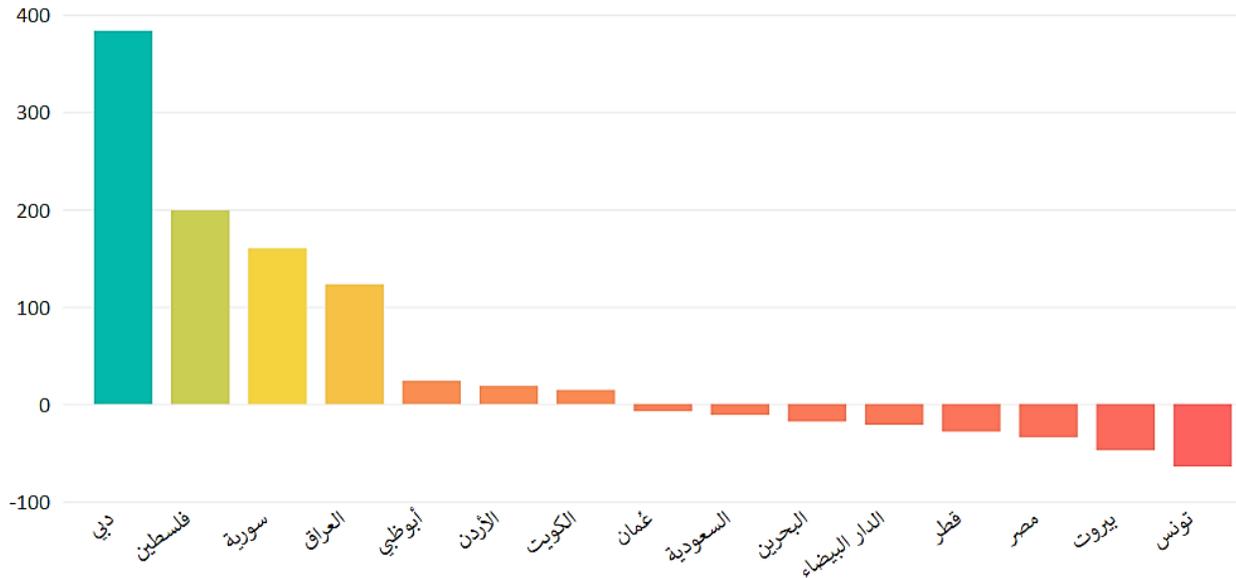


أحجام التداول لأسواق المال العربية (ورقة مالية)

السوق	المؤشر	حجم التداول في نهاية أكتوبر 2021	حجم التداول في نهاية نوفمبر 2021	نسبة التغير (%)	اتجاه التغير الشهري
دبي	DFMGI	2,976,625,554	14,397,982,664	383.70	▲
فلسطين	ALQUDS	9,713,334	29,049,274	199.07	▲
سورية	DWX	1,619,404	4,210,169	159.98	▲
العراق	ISX	10,613,183,753	23,677,183,086	123.09	▲
أبوظبي	ADI	6,378,702,596	7,900,335,295	23.85	▲
الأردن	ASE	94,871,723	112,530,207	18.61	▲
الكويت	Premier market	9,309,356,039	10,657,866,665	14.49	▲
عُمان	MSM30	254,917,704	236,077,839	-7.39	▼
السعودية	TASI	4,088,489,414	3,629,413,947	-11.23	▼
البحرين	BSEXN	97,053,531	79,617,051	-17.97	▼
الدار البيضاء	MASI	3,663,948,935	2,883,347,917	-21.30	▼
قطر	QE	4,449,483,950	3,186,983,210	-28.37	▼
مصر	EGX30	12,522,381,373	8,253,169,117	-34.09	▼
بيروت	BLOM	1,964,896	1,029,886	-47.59	▼
تونس	TUNINDEX	39,219,354	13,996,803	-64.31	▼

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

نسبة التغير الشهري لأحجام التداول (%)

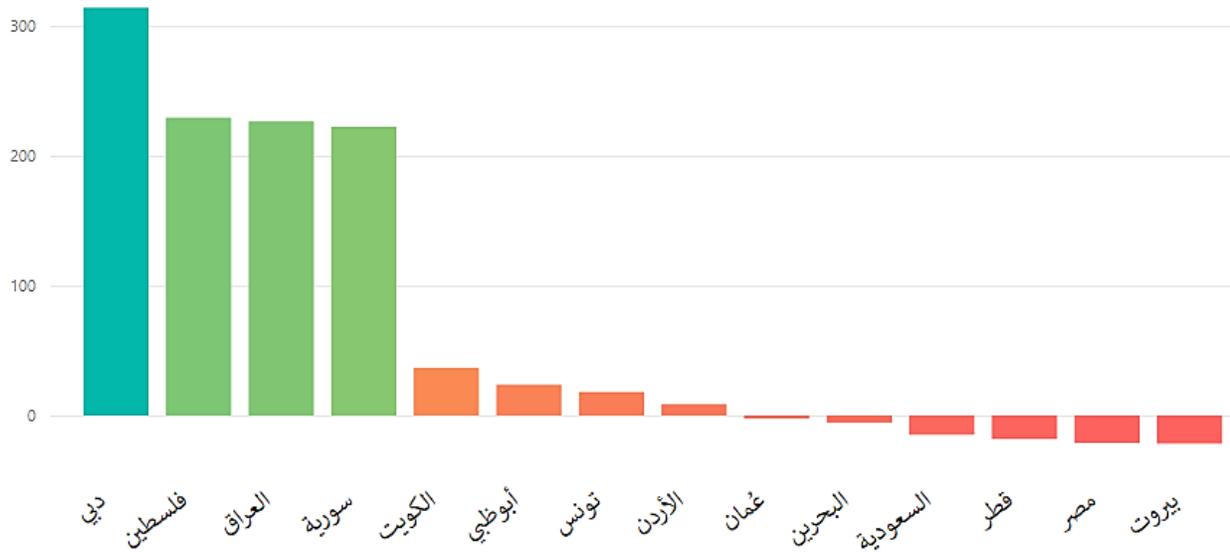


قيمة التداول لأسواق المال العربية (دولار)

السوق	المؤشر	قيمة التداول في نهاية أكتوبر 2021	قيمة التداول في نهاية نوفمبر 2021	نسبة التغير (%)	اتجاه التغير الشهري
دبي	DFMGI	1,373,170,727.00	5,686,148,902.06	314.09	▲
فلسطين	ALQUDS	22,999,556.55	75,760,626.06	229.40	▲
العراق	ISX	5,429,178.74	17,726,009.77	226.50	▲
سورية	DWX	1,253,822.45	4,040,741.93	222.27	▲
الكويت	Premier market	4,087,075,432.87	5,587,661,151.17	36.72	▲
أبوظبي	ADI	9,858,993,565.95	12,204,438,189.31	23.79	▲
تونس	TUNINDEX	34,318,686.71	40,540,820.89	18.13	▲
الأردن	ASE	171,629,585.04	186,508,674.66	8.67	▲
عمان	MSM30	126,880,837.39	123,753,033.78	-2.47	▼
البحرين	BSEXN	46,111,917.26	43,615,351.37	-5.41	▼
السعودية	TASI	41,725,155,793.79	35,537,117,627.91	-14.83	▼
قطر	QE	3,299,921,338.95	2,702,412,726.59	-18.11	▼
مصر	EGX30	6,474,785,945.01	5,099,290,641.42	-21.24	▼
بيروت	BLOM	21,414,837.00	16,785,285.10	-21.62	▼

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

نسبة التغير الشهري لقيمة التداول (%)



القيمة السوقية لأسواق المال العربية (دولار)

السوق	المؤشر	القيمة السوقية في نهاية أكتوبر 2021	القيمة السوقية في نهاية نوفمبر 2021	نسبة التغير (%)	اتجاه التغير الشهري
سورية	DWX	1,626,079,704.75	2,016,501,606.14	24.01	▲
دبي	DFMGI	107,172,186,298.37	118,673,807,813.92	10.73	▲
أبوظبي	ADI	402,789,844,600.09	438,432,978,968.04	8.85	▲
فلسطين	ALQUDS	4,246,169,054.64	4,363,634,240.02	2.77	▲
بيروت	BLOM	10,214,842,870.00	10,347,096,362.70	1.29	▲
عمان	MSM30	57,399,655,867.34	57,043,279,966.70	-0.62	▼
البحرين	BSEXN	27,815,815,290.37	27,601,021,439.94	-0.77	▼
مصر	EGX30	47,219,526,324.29	45,964,296,512.72	-2.66	▼
الأردن	ASE	22,002,967,651.38	21,394,680,276.64	-2.76	▼
الدار البيضاء	MASI	75,655,136,307.97	73,176,683,523.70	-3.28	▼
قطر	QE	186,746,834,555.24	179,652,212,093.67	-3.80	▼
الكويت	Premier market	136,159,925,101.56	130,560,531,860.14	-4.11	▼
السعودية	TASI	2,804,793,366,915.78	2,567,272,053,981.62	-8.47	▼

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة

نسبة التغير الشهري للقيمة السوقية (%)

